

اى قوله انه ان كان مسلما
 وفردته المسلم ان كان الا على مسلما اليه
 فلا يصح عقد المسلم معه بعوض معين سواء
 لان هذا المسلم او المسلم اليه عيش على امر
 ويد كل من يقبض عندها ويقبض له سركس
 او لو ز وقبضه روية اليه وصح
 قس الطهارة او تفكها او يد

اولو و تمبر و پنهان و مع سلك آهي بقص في ذمتهم (باب الربا) انما يحرم في نقد وما

قصد الطعم تقویٰ اور نفاکھا اور ہذا و با فاذا بیع ربوی عینہ شرط حلول و تقاضی قبل الفرق

ومماثلة يقينا أكل في بكل غال عاده الحجاز وفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتوزن في موزون

وغير ذلك بوزن ان كان اكبر من ثمره لا يباع او يعاد بلد البيع او بفخر حنبس وانما اعلة

بان جمل حاله اوله كنهى بان باجازه شمس
فوق عده وكرهت وبعضه شمس
بانه كان مثله لالوزا اودوز شمس

شَرْطُ حُلُولِهِ تَقَابُضُ كَادِقَةِ أَمْلِيٍّ مُخْتَلَفِ الْجِنْسِ وَخُلُولُهَا وَادْعَانُهَا لِحُجُومِهَا وَالْبَانِيهَا
وَتَقَبُّبُهَا لِمِثْلَتِهَا فِي غَيْرِ الْعَرَايَا بِجَفَافٍ فَلَا يَبَاعُ رَطْبٌ بِرَطْبٍ وَلَا يَجَافُ وَلَا تَكْفِي فِيمَا

يَتَخَذَرُ حَبَّ الْأَذْهِينِ وَكُسْبُ مَرْفٍ وَيَلْقَى فِي الْعَنْبِ الرُّطْبَ عَصِيرًا وَخَلًّا وَيَغْتَبِرُ

والكبد بالفم عصارة الدهن حمأة
والقضاء بالفم ما سال من العصر
وما بقى من النفل ايضا بعد
العصر حمأة - وهذا هو المراد
هنا ٢٢

وَلِهَذَا كُنَّا أَوْ سَمَّيْنَا أَوْ خَيَّضًا صِرَافًا فَلَا تَلْقَى فِي بَاقِي أَحْوَالِ الْكَبْبِ وَلَا فِي مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ خَوْ

طبخ ولا يضربا شير عذير كسل وسمين واذا جمع عقد جنسا بوياء الجانبين

والتخلف

فقدت سمى البقراض اشرب مع العسل
الحیات والعقرب انتهى عند البقرة
وقرّه من بحیر

حبها او نجا
او وصفه فيها
او وصفه فيها
او وصفه فيها
او وصفه فيها
او وصفه فيها
او وصفه فيها
او وصفه فيها

واذا وقع العمل فصار
ضارب فوات او انكر
ضربه صاحب الاثر
اذا كان مستعجلا له
اما اذا كان متعجلا له
فان يجبر بقتضار
فان كان مستعجلا له
فان يجبر بقتضار
فان كان مستعجلا له
فان يجبر بقتضار

واختلف السبع كدحجوة ودرهم بملها او بدين او درهمين وكجيد ويرى بملها

او باحد هانبا طل كسبع نحو لحم حيوان **باب** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الفحل

وهو ضرب ابر ويقال له ما به فحمة اجروته وتمر فامة وتمر جبل الحبلية وهو نتاج الشجر

بان يبيعه او يمتد اليه والملايح وهي ما في البطون والضايف وهي ما في

الاصلاب والملاصة بان يلمس فوقها يده ثم يشتريه على ان لا يخلو له اذ اراد

او يقول اذ استه فقد بعته والملاصة بان يجعل التبد بيعا والحقا بان

بعته وهذه الاقوام تقو عليه او بعته ولك الخيار الى من يري ان يجعل التبد بيعا

والعربون بان يشتري بسلعة ونقطة فقد يكون له الثمن ان ضيقها ولا فيه

وتفريق لا بخوصية وعق بين امه وفرعها حتى يميز فان فرق نحو

وَيُجِبُّ فِي بَيْعِهِ كِبَيْتَكَ بِالْفَيْدِ أَوْ بِالْفَيْدِ السَّنَةِ وَيُجِبُّ بِشَرْطِ الْبَيْعِ

بِوَقْفِ الْوَقْفِ وَكِبَيْتِهِ ذَرَعًا أَوْ ثَوْبًا بِشَرْطِ أَنْ يَصْدُقَ أَنْ يَخْبُطَهُ وَصَحَّ بِشَرْطِ خِيَارِ الْوَقْفِ

رَغِبَ أَنْ يَطْعُمَ ثَمْرًا أَجَلًا وَرَهْنًا وَقَبْلَ يَطْعُمَ لِمَنْ فِي ذِمَّتِهِ وَاشْهَادًا
وَأَنْ يَكُونَ الشُّرُوطُ وَبَقِيَتْ رَهْنًا أَوْ شَهَادًا أَوْ كِفَالَةً خَيْرُ شَرْطٍ وَصِفٍ يَقْصِدُ

لَكِنْ أَلْعَبَدُ بِنَا أَوَّلَ الدَّيْنِ حَالًا أَوْ ذَاتَ لَبَنٍ وَبَشَرْطٍ يَقْضَى الْقَبْضُ وَرَغِبَ

أَوَّلَ الْغَرْضِ فِيهِ كَانَ لَا يَأْكُلُ الْأَكْذَا أَوْ أَعْيَانَهُ بِخَرِاطِطٍ أَوْ عَمَلٍ شَرِيٍّ وَلِبَانٍ مَطْلُوبَةٍ

وَلَا يَصْطَلِحُ دَابَّةً وَهَلَا أَوْ أَحَدَهُمَا كِبَيْتَ خَالٍ بِخَرٍ وَيُدْخِلُ خَلَّ دَابَّةً فِي بَيْعِهِمَا مُطْلَقًا

دَفْعًا لِمَنْ لَمْ يَنْهَ مَالًا يَبْطُلُ بِالْبَنَى كِبَيْتَ خَالٍ بِخَرٍ قَدِيمٍ بِأَقْرَبِ حَاجَةِ الْبَيْتِ

لِيَسْمَعَ حَالًا فَيَقُولُ الْخَاضِرُ تَرَكِي لَا يَبْعِدُ نَدْرَجًا مَا غُلِيَ وَتَلْقَى دَكْبَانَ شَرِيٍّ

والشرط في الاول صحيح لانه لما كسبه
وتنبيه على اعتباره الثاني وفي
الثانية ملني لانه لا يورث تنازعا
فالحال شرع

صدرت امة ولها التمسك
فانما صلت فاني بطنها حتى لانه لطفه
الحق وتصبر حرة فلا يجز
بغير لانها حامل جسد مقدس

مملوك لا لكهاشي
فان لم يكن مملوكا له كان اوصى به لزيد
او كان ماني بطنها حتى فلا يخل
في بيعها لانه للمدعي في الاول ولا
يبيع بغير تحقق الثانية وقوله مطلقا
لانه لو باع احداهما منصرفا فلا
يصح كالمس قبليه

او دون الاضائي صحح بذلك في العقد
ويغاريق صحة بيع الشجر بدون العلم
بشرها بيقين وهذا التمسك والعلم
بصفتها

منه

يَقْصِدُ أَجْرَهُ وَفِي الصِّفَةِ لَفْظٌ مِنْ طَرَفِ الْمُتَرْتِمِ يَدُلُّ عَلَى أَذْنِهِ فِي الْعَمَلِ بِجَعْلٍ فَلَوْ عَمِلَ يَقْبَلُ أَجْرَهُ

قَالَ زَيْدٌ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا وَلَئِنْ كَذَبَ فَلَا بَشِيرَ لَهُ وَلَكِنْ رَدَّهَ مِنْ أَقْرَبَ فَسَطَطُ وَلَوْ رَدَّهَ اثْنَانِ

فَلَهَا آتَانِ عَيْنِ أَجْرِهِمَا فَلَهُ كُلُّهُ إِنْ قَصَدَ الْأَضْرَاعَ عَائِنَةً وَالْأَفْقِطَةَ وَلَا يَشُرُّ لِلْأَعْدَاءِ وَقَبْلُ فَرْدٍ

لِلْمُتَرْتِمِ تَغْيِيرُ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ شُرُوعِ أَوْ عَمَلِهَا جَعْلًا فَلَهُ أَجْرُهُ وَلَكِنْ فَسَخَ وَلَلْعَمَلِ أَجْرُهُ إِنْ

فَسَخَ الْمُتَرْتِمُ بَعْدَ شُرُوعِ وَالْأَفْلَاحِ كَمَا لَوْ تَلَفَ وَرَدَّهَ أَوْ صَرَبَ قَبْلَ وَصُولِهِ وَلَا يَجِبُ لَهُ

لَا سَتِيفًا وَقَلَفَ مُتَرْتِمٌ أَنْكَرَ شُرُوطَ جَعْلٍ أَوْ ذَا (كِتَابُ الْوَصِيَّةِ) أَرَاكَ نَامُوسًا

وَبِهِ وَصِيْفَةٌ وَمَوْسٍ وَشُرْطٌ فِيهِ تَكْلِيفٌ وَصَرِيَّةٌ وَاخْتِيَارٌ فَلَا تَصِحُّ بَدْوْنَهَا وَفِي الْمَوْسِ

مُطْلَقًا عَدَمُ مَعْصِيَةٍ وَغَيْرِهَا كَوْنُهُ مَعْلُومًا أَهْلًا لِلْمَلِكِ فَلَا تَصِحُّ بِحُلِّ سَجْدَةٍ وَلَا لِأَحَدٍ مِنْهَا

وَالْمَلِيَّةُ وَالْإِدَابَةُ إِلَّا إِنْ فُرضَ عَلَيْهَا وَالْعَمَلُ كُنْيَةٌ وَتَصِحُّ لِمَا رَقَّ مَسْجُودًا مَصَالِحُهُ وَمُطْلَقًا

وَتَحِلُّ عَلَيْهَا لِلْكَافِرِ وَتَقَاتِلُ وَحُلُّهَا إِنْ انْفَصَلَ صِيَالُهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْهَا أَوَّلًا بِرَجَائِسِهِ

فأقل ولم تكن المأة فراشا وارث ان اجاز باقي الورثة والعقب بارثهم وقت الموت
وبزعم واجازتهم بعده ولا تخرج الدارث بقدر حصته في الوصية لرفيق وصية لبيده فان
عشق قبل موته فله وفي المصيبة كونه مباهما ينقل فتح بحال ان انفصل حيا او مضافا علم
وجوده عند ها وبشر وحمل ولومعد وميت وبمبهم ونجس يقين ككليب قابل لتعليم
وزيل وضم محترمة والاروص من له كلاب بكليب وبها وله متولى صحت او من له طبل لهد
وطبل جبل بطبل هل علم الثاني وتلف بالاول الا ان صلح للثاني وفي الصيغة لفظ
يشعر بها صحت كاصيت له بكذا او اعطوه له او صوله بعد موت وكناية كوله من مال
وتلزم بموت مع قبول بعده ولو تنازع في معين والرد بعد موت فان مات لا بعد موت
المصر بطلت او بعده خلفه وارثه وملك الوصل من قون ان قبل ما بان انه ملكه
بالموت وتنبه الفوائد والموتة ويطالب موصوله بها ان توقفه قبوله و (فصل)